



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق
المال في دولة الإمارات العربية المتحدة
(الربع الثاني 2014)

سبتمبر 2014

مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وتطورات أسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الربع الثاني من سنة 2014 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

التطورات النقدية

ارتفع عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المصدر من قبل المصرف المركزي) بنسبة 3.8% خلال الربع الثاني من سنة 2014، بينما بقي هذا المؤشر على نفس المستوى خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وقد بلغ عرض النقد (ن₀) 67.8 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب بنسبة 5.4% خلال الربع الثاني من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 5.9% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وقد بلغ عرض النقد (ن₁) 434.3 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملة الأجنبية) بنسبة 1.6% خلال الربع الثاني من سنة 2014، وهي نفس نسبة الزيادة التي تحققت خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وقد بلغ عرض النقد (ن₂) 1,142.6 مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 3.8% خلال الربع الثاني من سنة 2014، مقارنة بارتفاع بنسبة 2.4% خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وقد بلغ عرض النقد (ن₃) 1,328.4 مليار درهم.

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن₂) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج خزائن البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وأن زيادة هذا المؤشر بنسبة 1.6% خلال الربع الثاني من السنة ناتج عن ارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار 51.4 مليار درهم، خلال نفس الفترة.

جدول 1: التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)

2014		2013		2014		2013		
الربع الثاني		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الأول		
التغير	نسبة (%)	المبلغ	التغير	نسبة (%)	المبلغ	التغير	نسبة (%)	المبلغ
%3.8	67.8	%2.2	65.3	%0.0	59.4	%2.8	59.4	عرض النقد (ن ₀)
%5.4	434.3	%8.5	412.0	%5.9	346.7	%9.4	327.4	عرض النقد (ن ₁)
%1.6	1,142.6	%6.4	1,124.3	%1.6	929.8	%6.1	915.3	عرض النقد (ن ₂)
%3.8	1,328.4	%4.9	1,280.2	%2.4	1182.5	%6.6	1,154.7	عرض النقد (ن ₃)

المصدر: البيانات الواردة من البنوك العاملة في الدولة

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر يونيو من سنة 2014، بينما ارتفع عدد فروعها من 843 فرعاً في نهاية شهر مارس من سنة 2014 إلى 858 فرعاً في نهاية شهر يونيو من نفس السنة، كما ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 29 وحدة إلى 33 وحدة خلال نفس الفترة، وبقي عدد مكاتب الصرف عند 89 مكتباً.

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الثاني من سنة 2014 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك لها أربعة فروع، كما بقي عدد البنوك الأجنبية عند 22 بنكاً، وعدد فروعها عند 83 فرعاً، وعدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية عند 53 وحدة، بالإضافة إلى مكتب صرف واحد.

بلغ عدد المنشآت المالية الأخرى التي تخضع لترخيص ورقابة المصرف المركزي في نهاية شهر يونيو من سنة 2014، 4 بنوك أعمال، 122 مكتب تمثيل للبنوك والمنشآت المالية الأجنبية، 26 شركة تمويل، 25 شركة استثمار مالية، 136 محل صرافة و12 مكتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد بلغ عددها 4,674 جهازاً في نهاية شهر يونيو من سنة 2014 (التفاصيل في جدول 2).

جدول 2: البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
2014 - 2013

2014		2013				
يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
						البنوك الوطنية
23	23	23	23	23	23	مركز رئيسي
858	843	841	832	824	810	فرع إضافي
33	29	29	29	28	28	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
89	89	89	89	89	89	مكتب صرف
						بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	6	6	6	فرع رئيسي
4	4	4	3	3	3	فرع إضافي
						بنوك أجنبية
22	22	22	22	22	22	فرع رئيسي
83	83	83	83	83	83	فرع إضافي
53	53	52	54	54	54	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	1	1	1	مكتب صرف
4	4	4	4	4	4	بنوك الأعمال
122	120	120	117	120	120	مكاتب التمثيل
26	25	25	25	25	25	شركات التمويل
25	25	25	23	23	23	شركات الاستثمار المالية
136	134	134	131	128	124	شركات / مؤسسات الصرافة
12	12	12	12	12	12	مكاتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية
4,674	4,642	4,664	4,642	4,582	4,555	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

المصدر: سجلات دائرة الرقابة على البنوك ومقسم الإمارات الإلكتروني

2- الأصول والقروض المصرفية

سجلت أصول البنوك العاملة في الدولة ارتفاعاً بنسبة 2.6% خلال الربع الثاني من سنة 2014، حيث بلغت 2.24 تريليون درهم في نهاية شهر يونيو من السنة.

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالقروض والسلف المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف التي زادت بنسبة 2.0% خلال الربع الثاني من السنة، حيث بلغت 1,329.7 مليار درهم في نهاية شهر يونيو. أما القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المواطنين والمقيمين فقد بلغت 295.9 مليار درهم خلال نفس الفترة، تشكل ما نسبته 22.3% من إجمالي القروض والسلف المصرفية.

3- ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء - مقيمين وغير مقيمين - لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 5.1% خلال الربع الثاني من سنة 2014، حيث بلغت 1,400.2 مليار درهم.

4- رأس المال والاحتياطيات

انخفض إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة من 288.4 مليار درهم في نهاية شهر مارس من سنة 2014 إلى 287.2 مليار درهم في نهاية شهر يونيو من نفس السنة، وذلك نتيجة عمليات توزيع الأرباح لدى البنوك. وبلغت ملاءة إجمالي رأس المال في نهاية شهر يونيو من السنة 18.2% (16.0% بالنسبة للشق الأول من رأس المال "Tier 1")، وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). تساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

جدول 3: المؤشرات المصرفية

بالمليار درهم

		2014		2013		
نسبة التغير (%)	يونيو	نسبة التغير (%)	مارس	ديسمبر		
%2.6	2,236.9	%3.8	2,180.4	2,100.3		إجمالي الأصول ⁽¹⁾
%5.6	125.8	10.4	119.1	107.9		استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
%1.8-	32.9	%1.8-	33.5	34.1		- شهادات الإيداع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
%2.0	1,329.7	%2.2	1,303.4	1,275.5		إجمالي القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽¹⁾
%3.6	295.9	%2.2	285.7	279.5		القروض الشخصية الممنوحة للمواطنين وللمقيمين
%5.1	1,400.2	%4.1	1,331.7	1,278.9		إجمالي الودائع ⁽²⁾
%0.4-	287.2	%7.5	288.4	268.4		رأس المال والاحتياطيات
	%18.2		%18.5	%19.3		نسبة ملاءة إجمالي رأس المال
	%16.0		16.2%	%16.9		- نسبة ملاءة الشق الأول (Tier 1)

(1) يشمل مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها والفوائد المعلقة

(2) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية

5- وفاق بازل

تمت صياغة وفاق "بازل 3" لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك لتعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك بما لا يقل عن نسبة 8%.

وكما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.0% في نهاية الربع الثاني من سنة 2014.

6- الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي

ارتفعت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 298.5 مليار درهم في نهاية الربع الأول من سنة 2014 إلى 307.2 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من نفس السنة.

القيم في أسواق المال في الدولة

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم بنسبة 8.4%، خلال الربع الثاني من سنة 2014، كما انخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق من 763.1 مليار درهم في نهاية شهر مارس من سنة 2014 إلى 699.2 مليار درهم في نهاية شهر يونيو من نفس السنة. أما التداول الشهري في أسواق الأوراق المالية فقد ارتفع من 44.3 مليار درهم خلال شهر مارس من سنة 2014 إلى 48.3 مليار درهم خلال شهر يونيو من نفس السنة.

جدول 4: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2014		2013				2012				
يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
120	120	120	120	121	123	123	125	127	127	عدد الشركات المُدرجة
4,659.8	5,083.6	4,313.6	3,817.0	3,402.8	2,925.6	2,561.2	2,529.3	2,370.3	2,541.9	المؤشر العام لأسعار الأسهم
%8.4-	%17.9	%13.0	%12.2	%16.3	%14.2	%1.3	%6.7	6.8 - %	--	نسبة التغير الربعية
699.2	763.1	646.3	571.9	505.9	434.8	379.1	374.3	350.8	375.8	القيمة السوقية (مليار درهم)
48.3	44.3	38.1	30.5	22.6	8.4	12.7	12.7	16.8	27.8	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملحق 1. قائمة بأهم الأنظمة والتعاميم والإشعارات الصادرة عن المصرف المركزي
- الربع الثاني 2014 -

المحتوى	الموضوع	الإشعار
<p>إبلاغ البنوك وشركات التمويل وشركات الاستثمار العاملة في الدولة بأن دولة الإمارات قد توصلت إلى اتفاق جوهري مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تطبيق القانون أعلاه وفقاً للنموذج الأول من اتفاقية الفاتكا، والطلب من البنوك والمنشآت المالية الأخرى التي لديها فروع أو شركات تابعة خارج الدولة التسجيل من خلال بورتل مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) والحصول على "رقم تعريف وسيط عالمي" وذلك تحت فئة RDCFFI قبل 2014/06/02، أما البنوك والمنشآت المالية الأخرى التي ليس لديها فروع أو شركات تابعة خارج الدولة فالتسجيل متاح لها حتى 2014/12/31.</p>	<p>تطبيق متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية (فاتكا) في دولة الإمارات</p>	<p>إشعار رقم: 2014/150 بتاريخ: 2014/05/26</p>